

Distr.  
GENERAL

# الجمعية العامة



A/43/727

24 October 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفورية  
في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة  
الاقتصادية

المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته

تقرير الأمين العام

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |                                                         |
|---------------|----------------|---------------------------------------------------------|
| ٢             | ١              | أولا - مقدمة .....                                      |
| ٢             | ٢٨- ٢          | ثانيا - الحالة العامة التي تؤثر على جهود المساعدة ..... |
| ٧             | ٩٣- ٢٩         | ثالثا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها .....                |
| ٢٣            | ٩٤- ٩٣         | رابعا - خاتمة .....                                     |

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ١٩٩/٤٢ المؤرخ فسي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ . وهو يورد بياناً موجزاً بمختلف برامج المساعدة المنفذة في لبنان في الفترة من آب/أغسطس ١٩٨٧ إلى تموز/يوليه ١٩٨٨ .

ثانيا - الحالة العامة التي تؤثر على جهود المساعدة

٢ - من الناحية الاقتصادية ، كانت سنة ١٩٨٧ جد عسيرة على الشعب اللبناني ، ويبدو الآن أن الأزمة الاقتصادية قد بلغت إلى أقصى مداها خلال الربع الأخير من تلك السنة . إلا أن النصف الأول من سنة ١٩٨٨ شهد بعض المؤشرات الاقتصادية التي بينت وجود اتجاه أكثر مواتاة . وعلى الرغم من ذلك ، فإن التحسن الاقتصادي المستمر سيتوقف على استعادة الاستقرار السياسي وإعادة بناء الثقة .

٣ - وكان افتقار الحكومة إلى السلطة المالية واحداً من دواعي استمرار العجز في القطاع العام . والواقع أن الحكومة فقدت سيطرتها على عملية تحصيل الإيرادات ، مما فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورسوم الخدمات . فعلى سبيل المثال ، قُصدت الرسوم الجمركية في سنة ١٩٨٧ بمبلغ ٤٣٣ مليوناً من الليرات اللبنانية ، مقابل ٢٧٣ مليوناً من الليرات اللبنانية في سنة ١٩٨٢ . إلا أن الإيرادات الآتية من الرسوم الجمركية في سنة ١٩٨٧ لم تبلغ ، بالأسعار الحقيقية ، إلا ١,٥ في المائة من المستوى المتحقق في سنة ١٩٨٢ . ورغم ذلك فإن الحكومة ملزمة بمواصلة الوفاء بالالتزامات المتكررة ، المتمثل معظمها في مرتبات وأجور ، وبخدمة الدين الداخلي . وتقاسم الفائدة على الدين الداخلي بنسبة ١٥ في المائة من مجموع النفقات العامة في سنة ١٩٨٧ . وفي المرحلة الحالية لم تعد الإيرادات الحكومية تفي بالفائدة المقررة على الدين الداخلي .

٤ - وكانت سياسة دعم أسعار المنتجات النفطية والقمح التي دأبت الحكومة اللبنانية على اتباعها مسؤولة عن الجزء الأكبر من مبالغ الدعم المدفوعة في سنة ١٩٨٧ البالغ قدرها ٦٥ بليوناً من الليرات اللبنانية ، أي ٤١ في المائة من مجموع النفقات العامة . وسيؤدي القرار الذي اتخذته الحكومة في بداية الربع الأخير من سنة ١٩٨٧ والقاضي بإلغاء دعم أسعار معظم المنتجات النفطية إلى تخفيض إجمالي تكلفة الدعم في سنة ١٩٨٨ تخفيضاً شديداً . ومثلت نفقات الاستثمار ، المؤلف معظمها من مدفوعات لتسديد ثمن معدات مقتناة في السابق ، ١٩ في المائة من مجموع النفقات

العامّة في سنة ١٩٨٧ . وبالنسبة إلى سنة ١٩٨٦ ، فإن ما تكبده القطاع العام في سنة ١٩٨٧ من عجز ، يقدر بنحو ١٤٠ بليوناً من الليرات اللبنانية ، قد ازداد بمعدل ٥ مرات . وهذا العجز المتزايد بسرعة هائلة ألقى بعبء ثقيل على خدمة الدين المحلي ، التي أدت بدورها إلى زيادة النفقات وزيادة النقد المعروض .

٥ - وبلغت زيادات الاسعار المسجلة في سنة ١٩٨٧ ، لا سيما خلال ربيعها الاخير ، مستويات لم تتحقق من قبل على الإطلاق في لبنان ، وهي : ٧٣١ في المائة في سنة ١٩٨٧ ، وقد تضاعفت في كل من الربع الثالث والآخر من السنة . إلا أن الاسعار هبطت خلال الربع الاول من سنة ١٩٨٨ بنسبة ٩ في المائة إلى المستوى المتحقق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . وكانت الاسعار السائدة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ تعادل الاسعار السائدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، ٧ مرات ونصف مرة ، وتعادل الاسعار السائدة في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، ٤ مرات وتزيد بنسبة ٨٥ في المائة عن الاسعار السائدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وكان معدل التضخم الشديد التسارع المسجل في سنة ١٩٨٧ ناتجا عن التأثير المشترك الناجم عن تزايد حالات عجز القطاع العام والانخفاض الخطير في سعر الصرف .

٦ - وقد أثر تسارع زيادة الاسعار على توقعات الشعب اللبناني وأدى بأصحاب الأصول المودعة بالليرات اللبنانية إلى تحويلها إلى عملات أجنبية ، مما أثر في الواقع على سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية وأثر بالتالي على أسعار المستورد من السلع الاستهلاكية والمواد الخام ليسهم بالتالي في زيادة التضخم .

٧ - وخلال سنة ١٩٨٧ ، تدهورت الليرة اللبنانية بشدة مقابل العملات الأجنبية ، إذ انخفضت قيمتها مقابل دولار الولايات المتحدة بمعدل ١٤,٨ في المائة شهريا (أرقام نهاية الفترة) . وقد تدهور سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار من ٨٧ ليرة للدولار الواحد في نهاية سنة ١٩٨٦ إلى ٢٨٩,٥ ليرة للدولار الواحد في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، وإلى ٥٠٠ ليرة للدولار الواحد و ٥٢٥ ليرة للدولار الواحد و ٤٥٥ ليرة للدولار الواحد في نهاية تشرين الاول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على التوالي . وفي الربع الاول من سنة ١٩٨٨ ، حدثت زيادة تدريجية في سعر الصرف ، فبلغ ٣٦٣ ليرة لبنانية للدولار الواحد في نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ و ٢٥٣ ليرة للدولار الواحد في نهاية حزيران/يونيه (٤,٣ في المائة شهريا) .

٨ - وثمة دلائل على ازدياد آمال اللبنانيين بشأن الاحتمالات الاقتصادية ، نظرا لأن نسبة المقيم من ودائع العملات الأجنبية إلى اجمالي الودائع المقيمة قد تناقص من

٩٢ في المائة في نهاية ١٩٨٧ الى ٨١ في المائة في نهاية آذار/مارس ١٩٨٨ ، بالمقارنة ب ٣٥ في المائة و ٧١ في المائة في نهاية ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على التوالي .

٩ - وبعد مرحلة من المساومة الجماعية ، جرى في الربع الاخيرة من ١٩٨٧ والربع الاول من ١٩٨٨ تعديل الاجور بعد الاوان . إلا أن الزيادات المتفق عليها كانت أقل كثيرا من الزيادات الحادثة في الاسعار وفي أسعار الصرف .

١٠ - وقد ازداد معدل الاجور الأدنى مما يعادل ١٤,٥ دولارا في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ الى ١٨,٧ دولارا و ٤١,٣ دولارا و ٤٣,٥ دولارا في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ وآذار/مارس ١٩٨٨ وحزيران/يونيه ١٩٨٨ على التوالي . وبالاسعار الحقيقية ، كان معدل الاجور الأدنى في نهاية حزيران/يونيه ١٩٨٨ لايزال واقفا عند ٩٠ في المائة فقط من المعدل المحقق في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ . ومجمل القول إن الحالة الاقتصادية في ١٩٨٧ ظلت عسيرة كل العسر بالنسبة للعاملين بأجر .

١١ - ورغم تدهور الاداء العام للاقتصاد اللبناني في سنة ١٩٨٧ ، كان توسع القطاعات الانتاجية ، لاسيما الصناعة والزراعة ، مواجهة الموقف بصورة أفضل من قطاعات الخدمات . فقد حدثت زيادة في الصادرات عموما ، لاسيما الصادرات الصناعية . وفي الوقت ذاته ، انخفضت الواردات مما أدى الى انخفاض عجز الميزان التجاري مما يقدر ب ١ ٣٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٦ الى ٥٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٧ . إلا أن ميزان المدفوعات سجل فائضا قدره ١١٩ مليونا من الدولارات .

١٢ - وقد يؤدي ما شهده الربع الاول من سنة ١٩٨٨ من تحسن بطيء في بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ، التي من قبيل الاسعار وسعر الصرف والاجور وأسعار الفائدة ، الى استعادة القدرة الشرائية للعاملين بأجر استعادة تدريجية . إلا أن الحالة الاقتصادية العامة لاتزال ضعيفة للغاية . وإذا لم تتحقق استعادة الاستقرار السياسي ، والسلطة المالية للحكومة على وجه التحديد ، فقد تتدهور الحالة الاقتصادية بسهولة مرة أخرى .

١٣ - وفي ضوء ذلك ، واصل مجلس التنمية والإعمار التابع للحكومة اللبنانية تنفيذ برنامج الإنفاق للفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ وشرع في تنفيذ برنامج الإنفاق لسنة ١٩٨٧ المجاز في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

١٤ - ووصل مجموع الالتزامات الجديدة المعقودة في سنة ١٩٨٧ الى ١٢.٠٩٩ مليون ليرة لبنانية من بينها ٥.٦٧٤ مليون ليرة لبنانية كان من المقرر تمويلها من قروض داخلية و ٦.٤٢٤ مليون ليرة لبنانية كان مقررا تمويلها من منح وقروض أجنبية . ومن بين هذه الالتزامات ١١.٥٨٦ مليون ليرة لبنانية تتصل بمشاريع انتاجية و ٥٠١ مليون ليرة لبنانية تتصل ببرامج استثمارية . وكان من المقرر منح الاسر المشردة ١٢ مليون ليرة لبنانية في صورة مساعدات غوثية لمواجهة حالات الطوارئ .

١٥ - وفي سنة ١٩٨٧ بلغ مجموع المدفوعات الموجهة الى مشاريع سبق التعاقد عليها ومشاريع جديدة ١٩.٤٥٦ مليون ليرة لبنانية ، من بينها ١١.١٢٤ مليون ليرة لبنانية من مصادر محلية وما يعادل ٨.٣٣٢ مليون ليرة لبنانية من منح وقروض أجنبية . وقد سدد ١٧.٧١٦ مليون ليرة لبنانية من هذه المدفوعات لحساب مشاريع انتاجية و ١.٦٩٠ مليون ليرة لبنانية لحساب البرامج الاستثمارية .

١٦ - وظل قطاع التعليم يمثل واحدا من الاهتمامات ذات الاولوية لدى مجلس التنمية والإعمار . وبلغ مجموع الالتزامات الجديدة لهذا القطاع ٢.٣٢٧ مليون ليرة لبنانية في سنة ١٩٨٧ ، وتم إنفاق ٢.٠٦٤ مليون ليرة من هذا المبلغ . وكان معظم الاعتمادات (٢.٠٩٥ مليون ليرة لبنانية) مخصصا لإصلاح المدارس الابتدائية والتكميلية والثانوية ، للمشاريع التي سيمولها الاتحاد الاوروبي تمويلًا كاملاً اعتباراً من نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، بينما استخدم الجزء الباقي لشراء معدات للجامعة اللبنانية . وقد بدأ إصلاح المدارس التقنية في سنة ١٩٨٧ . ومن المتعين إيجاد تمويل للاحتياجات اللازمة للتجهيزات المدرسية الجديدة .

١٧ - وفي قطاع الصحة ، كان من الضروري الاستجابة للاحتياجات المترتبة على تقديم المساعدة في حالات الطوارئ . وقد ارتبط معظم الالتزامات الجديدة في القطاع الصحي (١.٥٣٠ مليون ليرة لبنانية) بدراسة تتناول مستشفيات طرابلس الرئيسية (١.٥١٧ مليون ليرة لبنانية) ، بينما وجه ما يقرب من كل النفقات الفعلية في الفترة المستعرضة نحو اصلاح المنشآت وتطويرها ضماناً لفعالية تشغيلها في إطار مشاريع سبق التعاقد عليها (١١١ مليون ليرة لبنانية) .

١٨ - وخلال الفترة المستعرضة مولت منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مشاريع للمساعدة التقنية تستهدف إعادة تأسيس ما يلزم للتنمية الزراعية والريفيّة المخططة . وبلغت الالتزامات في هذا القطاع ٠,٨ من ملايين الليرات اللبنانية .

- ١٩ - وبلغ مجموع الالتزامات الجديدة في ١٩٨٧ في قطاع الري ٢٩ مليوناً من الليرات اللبنانية ، بينما أنفق معظم المدفوعات لتنفيذ عقود سابقة .
- ٢٠ - وقد استمر تنفيذ برنامج قطاع المياه ، الذي تألف من تقديم مساعدة عاجلة لاصلاح شبكات الامداد بمياه الشرب وتخزينها ومعالجتها وتوزيعها ، الذي بدأ قبل سنة ١٩٨٧ . وجرى التعاقد في مختلف المناطق اللبنانية على مجموعة متنوعة من الدراسات والمشاريع المادية الجديدة في مجال المياه ، بمبلغ ٤١٧ مليون ليرة لبنانية فسي الفترة المستعرضة ، مقابل انفاق على القطاع في الفترة نفسها بمبلغ ٣٤٢ مليون ليرة لبنانية .
- ٢١ - ووصلت الالتزامات المعقودة في قطاع ادارة النفايات في سنة ١٩٨٧ إلى ٢٨ مليون ليرة لبنانية . وكان معظم هذه الالتزامات متعلقاً بخطط الامداد الرئيسية ، بينما كان المتكبد من نفقات في هذا القطاع (٤١ مليون ليرة لبنانية) متصلاً أساساً بالالتزامات المعقودة سابقاً بشأن منشأة لحرق النفايات في ضواحي العاصمة ، فضلاً عن دراسة لاجل منشآت مماثلة في مختلف المناطق .
- ٢٢ - وبلغت الالتزامات الجديدة في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ٧٥ مليوناً من الليرات اللبنانية تمثل في الاساس قيمة الدراسة المتعلقة بالسنترالات الهاتفية الالكترونية والدراسة اللازمة لانشاء سنترالات هاتفية . ووصلت قيمة الانفاق في سنة ١٩٨٧ إلى ١ ٥١٩ مليون ليرة لبنانية ، وهي تشمل بمشاريع متعاقد عليها من قبل .
- ٢٣ - وظل معظم الانفاق متركزاً على برنامج اصلاح الطرق والخدمات . وهذا يمثل خدمة ضرورية من خدمات المرافق الاساسية اللازمة لتنمية المناطق اللبنانية اجتماعياً واقتصادياً ، وهو يتألف من تقوية أرصفة الطرقات والشبكات الجوفية ، بما فيها شبكات الهاتف والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي . ووصلت الالتزامات المعقودة في سنة ١٩٨٧ في هذا القطاع إلى ٢ ٦٥٩ مليون ليرة لبنانية ، بينما وصل الانفاق في الفترة ذاتها إلى ٢ ٢٦٢ مليون ليرة لبنانية .
- ٢٤ - وقد أبرم عقد رئيسي لاجل قطاع النقل ، وذلك لاجراء دراسة لميناء طرابلس تصل قيمتها إلى ١٧٣ مليون ليرة لبنانية ضمن مجموع الالتزامات الجديدة المعقودة لتلك السنة البالغ قدرها ٢٤٨ مليوناً من الليرات اللبنانية . وهذه الدراسة تجرى الآن .

٢٥ - وبعد نقل مسؤولية تنفيذ الخطة الشاملة الموضوعة لتطوير المطارات إلى مجلس التنمية والإعمار في سنة ١٩٨٥ ، وصلت قيمة الالتزامات الجديدة لسنة ١٩٨٧ إلى ١٠٤ ١ ملايين ليرة لبنانية ، بينما بلغ الانفاق للفترة ذاتها ٨٦٠ مليون ليرة لبنانية .

٢٦ - وفي مجال الإدارة العامة ، وقع عقدان رئيسيان في سنة ١٩٨٧ بتدخلان بـإدارة الحاسبة الالكترونية في لجنة الخدمة المدنية ومديرية قوى الأمن الداخلي بمبلغ إجمالي قدره ٢ ٢٦٨ مليون ليرة لبنانية ، بينما وصل مجموع الالتزامات الجديدة فسي هذا القطاع إلى ٢ ٢٧٥ مليون ليرة لبنانية . ووصل الانفاق على هذا القطاع في الفترة نفسها إلى ٥٦١ مليون ليرة لبنانية ، بينما استمرت المشاريع السابقة متعلقة بإدخال الحاسبة الالكترونية .

٢٧ - وجرى التعاقد في سنة ١٩٨٨ على دراستين كبيرتين من الدراسات اللازمة لوضع خطط رئيسية ، وذلك بمبلغ إجمالي قدره ١٩ مليون ليرة لبنانية . وهاتان هما دراسة قطاع النقل العام ودراسة توحيد حسابات القطاع العام .

٢٨ - وواصل مجلس التنمية والإعمار تقديم مساعداته إلى القطاع الخاص عن طريق البرامج الاستثمارية . وجرى الالتزام بقروض بمبلغ ٥٠١ مليون ليرة لبنانية ، وجرى انفاق ما مجموعه ٢٥٩ مليون ليرة لبنانية لمشاريع الاسكان والزراعة أساسا .

#### ثالثا - دور الأمم المتحدة وأنشطتها

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ، طورت منظومة الأمم المتحدة أنشطتها ووجودها في لبنان تطورا ملحوظا من أجل الاستجابة لاحتياج الشعب اللبناني المتزايد إلى المساعدات الفوقية اللازمة في حالات الطوارئ . ولكن الافتقار إلى الاستقرار السياسي واستمرار المشاكل الأمنية فرضا على الأمم المتحدة صعوبات بالغة فيما يتعلق بتنفيذ برنامجها المخصص للتعمير والتنمية .

٣٠ - وسعيا إلى تقييم مدى حرج الحالة الاقتصادية في لبنان ، أوفد الأمين العام إلى لبنان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ بعثة مشتركة بين الوكالات رفيعة المستوى لإعادة تقدير الاحتياجات الفوقية اللازمة في حالة الطوارئ . ورأس البعثة ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وتألقت من ممثلين كبارين ينوبون عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة

الصحة العالمية . وتعاونت البعثة مع ممثلي منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها في لبنان على تحديد ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة بوصفها أسرا شديدة التضرر وفي احتياج للمساعدة الفورية اللازمة في حالة الطوارئ ، المؤلفة وتتألف من الأغذية ، والرعاية الصحية وخدمات الاصحاح ، والتعليم ، والمأوى والوقود .

٣١ - ونتيجة لما توصلت إليه البعثة المشتركة بين الوكالات ، وجه الأمين العام في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ نداء إلى المجتمع الدولي يدعو فيه إلى تقديم نحو ٨٥ مليون دولار لصالح الأسر اللبنانية الأشد تضررا البالغ عددها ٢٥٠ ٠٠٠ أسرة . وفي ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٨ أعلنت الدول المانحة تبرعات سخية لوكالات الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية والمنظمات غير الحكومية تجاوزت قيمتها ٧٠ مليون دولار .

٣٢ - وبعد تقييم الحالة الأمنية تقييما دقيقا ، ورغبة في ضمان توزيع المنهج الواردة من مختلف الحكومات توزيعا منسقا وبصورة تنم عن تقدير المسؤولية ، عيّن الأمين العام السيد راغنار غودموندسون ممثلا خاصا بشؤون معنيا بتعمير لبنان وتنميته . كما عين السيد غودموندسون بوصفه ممثلا مقيما لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منسقا مقيما للأنشطة التنفيذية من أجل تيسير وضع نهج موحد تتبعه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ مختلف برامج الأمم المتحدة في لبنان . وتولّى الممثل الخاص صلاحياته في بيروت في تموز/يوليه ١٩٨٨ .

٣٣ - ونظرا للظروف السائدة في البلد ، ظلت أنشطة الأمم المتحدة تركز على توفير المعونة الفورية اللازمة في حالات الطوارئ فضلا عن صيانة الخدمات الضرورية ، التي من قبيل الرعاية الصحية والامداد بالمياه . وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة النشطة في لبنان تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) ومنظمة الصحة العالمية . ويقوم مكتب وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة بمهام التوجيه في مجال السياسة العامة كما ينسق مساعدات الأمم المتحدة المخصصة لتعمير لبنان وتنميته .

٣٤ - وقد تعاونت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية معا وشيئا



مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية لتنفيذ مختلف برامج الاغاثة والتعمير .  
وهذه المنظمات التطوعية تستحق الاشادة بها ، تقديرا لجهودها الدؤوبة .

٢٥ - وظلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقدم المساعدة الانسانية على أساس طارئ في منطقة عملياتها ، سعيها منها الى التخفيف من حدة الاحتياجات الناشئة في حالات الطوارئ . وهذه الأنشطة الانسانية تشمل توزيع الاغذية والادوية والاعطية على السكان المحليين ، لاسيما في فصل الشتاء ، فضلا عن توزيع المساعدات الطبية وتوفير النقل في حالات الطوارئ .

٢٦ - وقد وصف المفوض العام للأونروا ، في تقريره السنوي المرفوع الى الجمعية العامة<sup>(١)</sup> ، المساعدات المقدمة الى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ، بما فيها ما قدم اليهم من مساعدة غوثية لازمة في حالة الطوارئ .

#### منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٢٧ - نتيجة لاستمرار الصراع في لبنان ، واجهت اليونيسيف قيودا شديدة تحد من القدرة التنفيذية للحكومة اللبنانية . ونتيجة للحالة الاقتصادية الحرجة ، يمكن القول بأن السكان بجميع مستوياتهم ما برحوا يواجهون نقص الاساسي من الامدادات الغذائية والرعاية الصحية ومياه الشرب .

٢٨ - واحد القيود الرئيسية التي يعاني منها لبنان هي انعدام وجود مركز تنسيق حكومي لتمرير المساعدات الخارجية . وفي ضوء مشاكل الدعم الاداري والاتصال الناشئة عن استمرار عدم الاستقرار ، بينت التجربة ان اتباع نهج لا مركزي لتقييم الاحتياجات وتقديم المساعدات عبر الجماعات المحلية هو الاسلوب الفعال الوحيد . لذلك رسمت اليونيسيف نهجا يعرف باسم "نظام الاقضية" استخدم لأول مرة باعتباره هيكل تنفيذي لدعم حملة التحصين التي قامت بها اليونيسيف في مختلف أرجاء لبنان في ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

٢٩ - ويقوم ذلك النهج على تعبئة جهد جماعي تتعاون في اطاره الوكالات المنفذة ، ثم تقوم هذه الوكالات ذات الصبغة الحكومية وغير الحكومية بتمرير المساعدات عبر

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والاربعون ،

الملحق رقم ١٣ A/43/13 و Add.1 .

لجان تنسيق قائمة على معيد القضاء (القسم الإداري للبلد) . وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت هذه الآلية لتقييم احتياجات السكان تقييماً أدق ولرصد كل برنامج على حدة وتقييمه .

٤٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، طلب رئيس وزراء لبنان من اليونيسيف ومؤسسة الحريري ، التي هي أكبر منظمة غير حكومية في لبنان ، أن تساعد الحكومة على تنفيذ برنامج مشترك لتوفير المساعدة لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ يتلقون العلم في المدارس الحكومية والخاصة في مختلف أنحاء لبنان .

٤١ - كما تستند الاستراتيجية المستخدمة في هذا الصدد إلى نظام الاقضية . وينقسم لبنان إدارياً إلى خمس محافظات ، ثم تنقسم كل محافظة إلى مجموعة من الاقضية . ويتألف البلد في مجموعه من ٣٤ قضاء بالإضافة إلى مدينة بيروت .

٤٢ - وتقع مسؤولية التخطيط على عاتق لجنة تنسيق مركزية يرأسها رئيس الوزراء ، وتضم ممثلين رفيعي المستوى عن وزارات التربية والخارجية والداخلية والصحة ، فضلاً عن ممثلين لليونيسيف وللمؤسسة الحريري . وتشجع الحكومة للبرنامج ما تيسر لها من موارد ، وهذه تتمثل أساساً في الموظفين والابنية . وتقوم مؤسسة الحريري بالمهام السوقية بينما تتولى اليونيسيف ، ومشاريعها المتمثلة بالموضوع ، مهام تنسيق البرنامج ورصده والابلاغ عنه .

٤٣ - وحسبما بينت التجربة خلال حملة التحصين ، فإن الدعم المقدم من اللجان المحلية يعتبر ضرورياً . وفي كانون الثاني/يناير كان الجهد الأساسي المطلوب هو تعزيز لجان الاقضية ، وقد قامت اليونيسيف بتدريب موظف اتصال لكل قضاء أو قضائيتين وأوفدته إلى هناك لكي ينسق الأنشطة المقبلة ويقوم بمهمة الربط بالمكتب الرئيسي .

٤٤ - وتشمل أنشطة اليونيسيف المنفذة عن طريق نظام الاقضية ، البالغ قيمتها الإجمالية ٤,٧ ملايين دولار ، إصلاح شبكات مياه الشرب ، وتقديم المساعدة لمؤسسات رعاية الطفولة ، والتربية الصحية والاشتراك في أسبوع الطفل اللبناني ، والأنشطة الإنمائية المرتبطة ببقاء الطفل ، وبرامج المقاقير الأساسية ، وتوزيع المعونة الممنوحة على لجنة التنسيق المركزية .

٤٥ - وبرنامج المياه التابع لليونيسيف واحد من أهم المشاريع الجاري تنفيذها في

البلد ، وبغضله أمكن تحاشي إنهيار شبكة المياه . وبرنامج اصلاح شبكات المياه يتألف أساسا من العناصر التالية : اصلاح معدات الضخ أو استعواضها ، واستكمال الآبار المحفورة من قبل الحكومة أو على سبيل المبادرة المحلية ، وحفر آبار جديدة ، وصيانة القديم من أنابيب المياه الرئيسية أو تركيب الجديد منها ، وتجديد محطات الضخ ، واصلاح معدات اضافة الكلور أو احلال الجديد منها محل القديم .

٤٦ - ومنذ آب/أغسطس ١٩٨٧ أخذت اليونيسيف ، بالتعاون مع وزارة الطاقة الكهربائية والكهرباء والسلطات المحلية المعنية بالمياه ، في تنفيذ مشاريع لاصلاح شبكات المياه في مختلف أرجاء لبنان . والعدد الاجمالي للمشاريع المنفذة والمستكملة فيما بين آب/أغسطس ١٩٨٧ وتموز/يوليه ١٩٨٨ يبلغ ٢٢٢ مشروعا قيمتها الاجمالية ٢٤٧ ٠٩٠ ٣ دولارا ، وجاري الآن تنفيذ ٥٤ مشروعا اضافيا . وبفضل تقديم ١٠ ٠٠٠ دولار من مكتب الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، تمكنت اليونيسيف أيضا من اصلاح شبكة المياه في المناطق التي فاضت فيها المياه في البقاع الشمالي وجبيل .

٤٧ - وبرنامج اصلاح شبكات المياه التابع لليونيسيف يشمل أكثر من ٩٠ في المائة من امدادات المياه في لبنان . ونظرا لاهمية صيانة شبكة مياه مناسبة ، فإن اليونيسيف تأمل كل الأمل أن يواصل المانحون تقديم مساعداتهم القيمة .

٤٨ - وفي إطار تطوير خدمات رعاية الطفل في لبنان ، جرى وضع مشروع لتحديد وتعزيز النهج المبتكرة اللازمة لمساعدة اليتامى . وثمة هدف آخر هو مساندة الامهات المترملات لكي يظلمن بمسؤولياتهن كربات للأسر ، وتعزيز التلاحم الاسري ، والمساعدة على ايجاد مصدر دخل مستقر ، وتعزيز التكامل الاجتماعي للأسرة بكاملها داخل المجتمع .

٤٩ - وببتكلفة اجمالية قدرها ٦٠٠ ٢٢٢ دولار ، وفر هذا البرنامج العناصر التالية : (١) الدعم المالي اللازم لتوفير معظم الاحتياجات الاساسية لـ ١ ٠٠٠ أسرة ، فيما يتعلق بالاسكان والرسوم المدرسية والكتب والادوات الكتابية ؛ (ب) توفير المعدات اللازمة لعشرة مراكز مجتمعية معيا إلى تطوير برامج التدريب المهني لـ ٨٠٠ امرأة وفتاة ، فضلا عن دعم أنشطة ما يقرب من ٥ ٠٠٠ يتيم ؛ (ج) مشاريع مدرة للدخل في أربعة مراكز مجتمعية ؛ (د) برامج للتدريب على محو الامية الوظيفي للامهات المترملات وبناتهن ؛ (هـ) أنشطة ترويجية وتعليمية لـ ٥٠٠ طفل خلال العطلات الصيفية .

٥٠ - وفي مجال التدريب وإعادة التوجيه ، جرى تنظيم حلقتين من حلقات التدريب

التنشيطي لـ ٦٠ من الاخصائيين الاجتماعيين المعنيين بشؤون الاسرة الذين جرى تدريبهم من قبل ، وكان الهدف من ذلك تطوير مهاراتهم الفنية في مجال العمل الاجتماعي وأساليب التقييم .

٥١ - ولمساعدة المؤسسات الاجتماعية ، ساهم الاتحاد الاوروبي بمبلغ ٢٢٥ ٠٠٠ دولار عن طريق مكتب الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وقامت اليونيسيف بدور الوكالة المنفذة في هذا الصدد . وجرى تزويد ٢٩ مؤسسة من مؤسسات رعاية الطفل بالتجهيزات الضرورية لعنابر النوم والمطابخ والمفاصل وغرف الطعام .

٥٢ - وسعى إلى تحسين التربية الصحية في المدارس الابتدائية العامة والخاصة في لبنان ، نظمت اليونيسيف حلقات تدريبية ستغطي أنشطتها في نهاية الامر نحو ٣٠٠ معلماً وستتيح لهم القيام بدور المربين الصحيين . وسيوفر البرنامج في نهاية الامر التربية الصحية لما يتراوح بين ٢٥ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ تلميذ على وجه التقريب ، فضلاً عن تقديم الخدمات الصحية في الابنية الداخلة في نطاق البرنامج . وبلغت تكلفة هذا المشروع ١١٤ ٠٠٠ دولار .

٥٣ - وعلى غرار ما حدث في السنوات السابقة ، اشتركت اليونيسيف في أسبوع الطفل اللبناني . وشملت مساهمة اليونيسيف المساعدة على الإعداد لوقائع الاحتفال بالاسبوع ، والمقابلات التليفزيونية والاذاعية ، وإعداد وإنتاج ملصقات عن التربية الصحية والتغذية فضلاً عن كتيب معنون "التربية الصحية لأجل الطفل" . وهذه الأنشطة جسيمة تنظمها على نطاق البلد كله بالتنسيق الكامل مع اللجان الاقليمية والميدانية . وبلغ إجمالي النفقات للفترة المبلغ عنها ١٢٠ ٠٠٠ دولار .

٥٤ - وتركزت أنشطة اليونيسيف في ميدان تعزيز بقاء الطفل في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ على التعجيل ببرنامج التحصين الموسع . وفي ١ آب/أغسطس ، تركز العمل في تعبئة جهود المسؤولين والسكان لضمان الاستجابة لحملة التحصين استجابة مناسبة . وجرى تدريب نحو ٢ ٠٠٠ من العاملين في القطاع الصحي ، وجرى انتاج مواد تليفزيونية وإعلامية لدعم الحملة .

٥٥ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر والفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الاول/أكتوبر والفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، جرى تحصين نحو ٢٢٠ ٠٠٠ طفل ، أي ٩١ في المائة ، من الأطفال غير المحصنين في لبنان الذين تقل أعمارهم عن

الخامسة ، وذلك ضد شلل الاطفال وضد الخناق/السعال الديكي/الدرن الرئوي ، وجرى تطعيم ٨١ في المائة منهم ضد الحصبة . وكان هذا الجهد الشامل لمختلف أرجاء البلاد ، الذي تطلب ٧٠٠ مركز تحصين خاضعة لاشراف وزارة الصحة وأطبائها العاملين في الاقضية ، محطاً للدعم من قبل جميع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والمحلية فضلاً عن جميع الطوائف والأحزاب ، بصرف النظر عن مواقفها المتعارضة . ووصل إجمالي النفقات فيما بين آب/أغسطس ١٩٨٧ وتموز/يوليه ١٩٨٨ إلى ٨٠٠ ٣٦٥ دولار .

٥٦ - وجرى إعداد برنامج لتوزيع ٤٤ عقاراً من العقاقير الأساسية ، لكي ينفذ عن طريق نظام الاقضية وبالتعاون مع وزارة الصحة . وتقدر تكاليف المشروع بستة ملايين دولار سنوياً . وجرى بالفعل تسليم ٢٥ في المائة من الأموال واشترت العقاقير . وسيجري توزيعها في مختلف أرجاء لبنان عن طريق نحو ٧٠٠ مستوصف حكومي وغير حكومي .

٥٧ - وفي الوقت الحالي تتلقى المستوصفات جميعها أدوية مضادة للجرب والقمل لتوزيعها على التلاميذ في جميع المدارس . ووصلت التكاليف الاجمالية في الفترة المبلغ عنها إلى ٥١٠ ٠٠٠ دولار .

٥٨ - كما ساعدت اليونيسيف على توزيع المساعدات الممنوحة للجنة التنسيق المركزية . وقد تلقت تلك اللجنة منحة من الكويت (١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) وإيطاليا (١٨ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار) تتألف من مواد غذائية وقرطاسية وملابس وأدوية .

٥٩ - وقد أعدت اليونيسيف الاحصائيات اللازمة لتنفيذ البرنامج بينما قامت لجان الاقضية بالإعداد النهائي للقوائم الحاوية لاسماء المدارس والتلاميذ . وقدمت مؤسسة الحريري السوقيات واضطلعت بالتوزيع . كما قدمت اليونيسيف ما يناسب المقام من إشراف وتنسيق ورصد وإبلاغ ضماناً لوصول المنح إلى المستفيدين المستهدفين .

٦٠ - وخلال شهرين جرى توزيع المنح على صعيد البلد بأكمله . وجرى توزيع الادوية الداخلة في منحة الحكومة الكويتية على المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاصة المتعاقدة مع الحكومة ، فضلاً عن المستوصفات ، بينما جرى توزيع المنحة الغذائية على نحو ٥٠٠ ٠٠٠ تلميذ ومعلم برياض الاطفال والمدارس الابتدائية والثانوية الحكومية والخاصة . ووصلت التكاليف الاجمالية للدعم البرنامجي والتخطيط والدعم التنفيذي ورسوم الشحن اللازمة لجميع المشاريع المذكورة أعلاه في الفترة المبلغ عنها إلى نحو ٢١٨ ٠٠٠ دولار .

برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٦١ - طبقا للمقرر الذي اتخذه مجلس ادارة البرنامج الانمائي في شباط/فبراير ١٩٨٧ ، استمرت أنشطة التعاون التقني على أساس تناول كل مشروع على حدة ، مع التركيز على المشاريع الصغيرة القابلة للبقاء . إلا أنه نظرا لتحسن ظروف التشغيل تحسنا طفيفا في بعض مناطق لبنان ، قرر البرنامج الانمائي في منتصف ١٩٨٨ الشروع في إعادة تنشيط برنامجه ، بدرجة محسوبة . وتمثلت المرحلة الاولى من هذه العملية في تعيين ممثل مقيم جديد تولى مهام عمله في بيروت في تموز/يوليه ١٩٨٨ . وهو يشغل في الوقت ذاته منصب منسق الأمم المتحدة المقيم والممثل الخاص للأمين العام لشؤون تعمير لبنان وتنميته . ويجري الآن العمل على تعيين موظفين دوليين اضافيين لمكتب بيروت التابع للبرنامج الانمائي وعلى تعزيز قدرته التنفيذية .

٦٢ - وكان رقم التخطيط الارشادي المجاز أصلا للبنان من أجل دورة البرمجة الرابعة (١٩٨٧-١٩٩١) ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار . وقد قرر مجلس إدارة البرنامج الانمائي في دورته المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ زيادة رقم التخطيط الارشادي لكي يصبح مجموعته ٨ ٥٦٢ ٥٠٠ دولار . وينبغي أن يضاف أيضا إلى هذا المبلغ مبلغ مرحل من الدورة السابقة مقداره ٥ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار . وبذلك يصل المجموع المتاح لموارد رقم التخطيط الارشادي إلى نحو ١٣,٩ مليونا من الدولارات .

٦٣ - ووصل حجم الاموال الملتمزم بها في إطار رقم التخطيط الارشادي للعام ١٩٨٧/١٩٨٨ إلى ٢ ٧١٤ ٠٠٠ دولار . والمشاريع المقابلة لذلك تلبي مجموعة مختلفة من الاحتياجات . وهناك خمسة مشاريع دخلت الآن مرحلة التشغيل في قطاع الزراعة ، وهي مشاريع الصحة الحيوانية (المرحلة الثانية) ومركز التوثيق الزراعي ، والمستشفيات الزجاجية (المرحلة الثالثة) ، وزراعة الزيتون (المرحلة الثانية) ، وإنتاج تقاوي الحبوب . أما مجال تنمية الموارد البشرية المتمف بطابعه الحساس ، فقد خصه برنامج زمالات شامل ، ومشروع للتعليم التقني والتدريب المهني ، فضلا عن مشاريع للتدريب في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والتخطيط للأنشطة البريدية . ويتوقع أن يعاد في سنة ١٩٨٩ تنشيط مشروع يغطي مجال الهياكل الأساسية اللازمة للطيران المدني .

٦٤ - ويعتزم البرنامج الانمائي أن ينظم في النصف الاول من سنة ١٩٨٩ بعثة مشتركة بين الوكالات يوفدها إلى لبنان لبرمجة المتاح من موارد رقم التخطيط الارشادي البالغ قدرها ١١ ١٨٨ ٢٠٠ دولار ، بشرط أن تسمح بذلك الحالة السياسية والأمنية السائدة في البلد في ذلك الوقت . وقد قام البرنامج الانمائي فعلا ، بالتعاون مع السلطات

المحلية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال العمل الانمائي ، بتعيين عدد من المقترحات المشارية المؤقتة الشاملة لمختلف الميادين الحساسة ، التي من قبيل الرعاية الصحية الأولية ، وجمع النفايات ، ومعالجتها ، ومراقبة حالة البيئة ، والإمداد بالمياه والتعليم التقني اللازم للمرأة ، وتعليم العلوم في المرحلة الثانوية ، والتدريب المهني ، والبحث والانتاج في المجال الزراعي ، والدعم التقني لمجلس الإعمار والتنمية اللبناني .

٦٥ - والقطاعات البرنامجية المحددة أعلاه هي القطاعات التي يرى البرنامج الانمائي أن مساعدتها يمكن أن تحقق أقصى قدر من القيمة النسبية والاستجابة للاحتياجات . ونظرا للصعوبات التي تواجهها الحكومة اللبنانية ، فإن البرنامج الانمائي مستعد بطبيعة الحال للمساعدة فيما يعتبره المهمة الاساسية المتمثلة في تعزيز فعالية الادارة العامة للبنان ، لاسيما ادارته الضريبية . إذ أن استعادة قاعدة الإيرادات العامة تمثل شرطا مسبقا للتعمير والتنمية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . إلا أن الحالة السياسية الراهنة لا تبرر مشاركة البرنامج الانمائي مشاركة قوية في ميدان المالية العامة في المرحلة الراهنة .

٦٦ - واستجابة لمقرر مجلس الادارة ٢١/٨٨ المتخذ في حزيران/يونيه الماضي ، ما برح البرنامج الانمائي يخطو الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الحكومة اللبنانية والبنك الدولي ، للحصول على البيانات الاحصائية الضرورية اللازمة لتعديل رقم التخطيط الارشادي التوضيحي المؤقت للبنان بالنسبة للدورة الرابعة .

٦٧ - ومشرع البرنامج الانمائي في جهوده الرامية إلى إعادة تنشيط برنامجه بدرجة محسوبة ، مع المراعاة التامة لحالة التنفيذ في أي وقت من الاوقات . ومن الواضح أن نجاح بعثة التخطيط المشتركة بين الوكالات والتنفيذ البرنامجي التالي لذلك سيتوقفان على حالة التنفيذ وقدرة النظراء اللبنانيين على التعاون .

#### مكتب الأمم المتحدة لعمليات الأغاثة في حالات الكوارث

٦٨ - خلال الفترة المستعرضة ، استلزم استمرار الأنشطة العسكرية بصورة عامة في شتى أنحاء البلد ، والازمة الاقتصادية بوجه خاص ، استمرار المكتب في تنظيم المساعدة اللازمة في حالة الطوارئ للشعب اللبناني ، بل ومضاعفة جهوده في هذا الصدد .

٦٩ - ومن بين المساهمات المعقودة للأمم المتحدة نتيجة للنداء الذي وجهه الأمين

العام في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، جرى توصيل أكثر من ٥,٥ ملايين دولار عن طريق مكتب الأمم المتحدة لعمليات الأغاثة في حالات الطوارئ . ويجري توزيع هذا المبلغ ، الآتي (معظمه من ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفنلندا وكندا والنرويج والاتحاد الأوروبي وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية) ، عن طريق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اللبنانية والمنظمات الدولية ، وذلك لشراء الادوية والمعدات الطبية (٦٠,٣ في المائة) ولإصلاح المآوي (٢٢ في المائة) وللأطفال واليتامى (١٤,٧ في المائة) وللأغذية (٢ في المائة) . ولدى توزيع هذه الأموال ، أخذ المكتب في حسابه المنح الحكومية الشئانية الموجهة إلى القطاعات المختلفة ، وذلك تفاديا للتداخل .

٧٠ - وخلال فترة الإبلاغ استجاب المكتب أيضا على وجه السرعة لطلبات أخرى تتعلق بالمساعدة العاجلة . ففي كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، وبناء على طلب من الحكومة اللبنانية ، جرى تخصيص ١٠ ٠٠٠ دولار لضحايا الفيضان في جبيل ومنطقة وادي البقاع الشمالي . وقدم نحو ١٥٠ ٠٠٠ دولار إلى الطبيب الأحمر اللبناني ورابطة جبل عامل وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، لأجل المدنيين المصابين في مصادمات ضواحي بيروت الجنوبية وجنوبي لبنان خلال نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٨٨ .

٧١ - وريثما يعيّن الأمين العام ممثله الخاص ، كان ممثل المكتب في بيروت يتولّى مسؤولية مكتب منسق الأمم المتحدة للمساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته ويقوم بمهمة رئيس لجنة الأمم المتحدة للتنسيق في بيروت . وتيسيرا لتنسيق المساعدات الفوشية المقدمة إلى لبنان في حالات الطوارئ وللإشراف على تقديم المساعدات الإنسانية ، أتاح المكتب إثنين من المندوبين لهذا الغرض .

٧٢ - وسعيا إلى إطلاع جميع الأطراف على الحقائق أولا بأول ، نظم المكتب اجتماعين في جنيف لممثلي الدول الاعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية لإعلامهم بتطورات الحالة في لبنان . وقد عُقد ثاني الاجتماعين في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وتحدث فيه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة والممثل الخاص للأمين العام لشؤون تعمير لبنان وتنميته ، المعيّن حديثا ، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المنسق المقيم للأمم المتحدة في بيروت .

#### مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٧٣ - خلال الفترة المبلغ عنها ، لم تشارك المفوضية مشاركة مباشرة في برامج تعمير



لبنان وتنميته . إلا أن المفوضية تقوم حالياً ، بعد تلقي مساهمة من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية قيمتها ٦٠٠ ٠٠٠ دولار ، بدراسة مشروع لتحسين المستشفى الإسلامي في طرابلس وتوسيعه . وبالإضافة إلى ذلك ، وافق المفوض السامي من ناحية المبدأ على تمويل مشروع ترعاه رابطة العمل الاجتماعي ويخصص لمدرسة الحاملية الثانوية التقنية ، بتكلفة قدرها ٥٠ ٠٠٠ دولار . والمشروع موجه لدراسة في الوقت الحالي . ويقوم مكتب المفوضية الإقليمي في بيروت بتحديد مشاريع جديدة في الوقت الحالي لتقديم المساعدة إلى المشردين اللبنانيين في مختلف المناطق .

#### برنامج الأغذية العالمي

٧٤ - أدى الصراع الأهلي الشديد الذي نُكب به البلد منذ سنة ١٩٧٥ إلى حدوث الكثير من الاضطرابات في القطاع الاقتصادي وفي الهيكل الأساسي الاجتماعي والتعليمي . كما أسفر ذلك الصراع عن خسارة هائلة في الأرواح ، وتشريد السكان بصورة جماعية وظهور أحزمة الجوع حول بيروت وغيرها من المناطق ، فضلاً عن زيادة كبيرة في عدد المصابين بعجز دائم ، لا سيما في صفوف الشباب . وقد تدهورت الحالة الاقتصادية العامة تدهوراً ملحوظاً خلال هذه الفترة ، وأدى الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية لليرة اللبنانية ، المصحوب بعجز متزايد في المواد الغذائية المعروضة في الأسواق وبارتفاع الأسعار ارتفاعاً حاداً ، إلى تعذر وفاء نسبة متزايدة أبداً من السكان باحتياجاتها الغذائية الأساسية .

٧٥ - وعلى سبيل الاستجابة للحالة المتدهورة والاحتياجات المتزايدة ، يواصل برنامج الأغذية العالمي توفير المعونة الغذائية بوصفها مساعدة في حالة الطوارئ ومساعدة لخدمة الأغراض الإنمائية .

٧٦ - وعلى مدار السنوات السبع الماضية ظل البرنامج يقدم المساعدات في إطار عدد من عمليات الطوارئ لضحايا الحرب والصراع الأهلي وللمشردين . وأقرب هذه العمليات عهداً هي المراحل الثلاث من مشروع EMOP LEB 3168 ، المعنون "تقديم المساعدة في حالة الطوارئ للمحتاجين والمشردين" ، الذي قدم المساعدة إلى ٣٠٠ ٠٠٠ مستفيد . وجرت الموافقة على المرحلة الأصلية في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، بتكلفة إجمالية قدرها ٥,٤ ملايين دولار ، وجرى التوزيع فيما بين شباط/فبراير وآب/أغسطس ١٩٨٧ . وجرت الموافقة على التمديد الأول في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بتكلفة إجمالية قدرها ٥ ملايين دولار ، وجرى التوزيع فيما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ١٩٨٨ . وجرت الموافقة على

التمديد الثاني ، لفترة ستة أشهر ، في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بتكلفة إجمالية قدرها ٢,٦ من ملايين الدولارات ، ويتوقع أن يبدأ التوزيع في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨ . وتقدم معونة البرنامج الغذائية في صورة جريات جافة يأخذها أفراد العائلة إلى بيوتهم ، وتقوم بالتوزيع اللجنة العليا للإغاثة التابعة للحكومة واللجان الفرعية المعنية بالرعاية الاجتماعية العاملة على الصعيدين الإقليمي والمحلي ، وهي توزعها على المستفيدين الذين يثبت لها أنهم من أشد الأفراد حاجة ومن المشردين المعوزين .

٧٧ - أما المشروع LEB 524/Exp. II ، المعنون "برنامج التغذية المخصص للأطفال والشبان في المؤسسات وللجماعات الضعيفة في مراكز رعاية صحة الأم والطفل" ، المخصص له تكلفة إجمالية من برنامج الأغذية العالمي قدرها ١٤,٤ مليون دولار على مدار ثلاث سنوات ، فقد أجازته الدورة الثالثة والعشرون للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . وقد دخل هذا التمديد ، المشابه لمشروع سابق مسن أجل الفئات المستفيدة ذاتها ، بدأ العمل به في نيسان/أبريل ١٩٨٨ .

٧٨ - والاهداف الاساسية للمساعدات التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي هي كما يلي : (أ) الحفاظ على مستوى مرضى لقوت الجماعات المحرومة والضعيفة ، بما فيها اليتامى والأطفال المسجون والمعتوقون والمعوزون والحوامل والمرضعات وأطفال مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة وتلاميذ المرحلة الابتدائية المحتاجون والأشخاص المسنون ، وزيادة المدخول الغذائي لتلك الجماعات ، عن طريق تقديم المعونة الغذائية للمؤسسات الاجتماعية - التعليمية ومراكز رعاية صحة الأم والطفل ومقاصف المدارس الابتدائية ؛ (ب) تمكين تلك المؤسسات من تحسين هياكلها الأساسية ومرافقها والتوسع فيها عن طريق الإفراج ، بفضل معونة البرنامج الغذائية ، عن الاموال التي كانت تستخدم لولا ذلك في شراء الأغذية المحلية .

٧٩ - والمؤسسات التي يساعدها مكتب التنمية الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتلقي الأغذية من برنامج الأغذية العالمي هي مؤسسات تتولى إطعام القطاعات الأشد فقرا والأكثر حرمانا . وتستخدم أغذية البرنامج مع الأغذية المحلية لتوفير وجبات مطهية في المؤسسات الواقعة في مختلف أرجاء البلد وعن طريق مقمفين من مقاصف المدارس الابتدائية ، بينما يجري شهريا ، عن طريق مراكز رعاية صحة الأم والطفل ، توزيع جريات جافة تأخذها النساء الحوامل والأمهات المرضعات وأطفال مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس (من ستة شهور إلى خمسة سنوات) لكي تستهلك في المدارس .

ويتوقع خلال السنة الاولى من المشروع أن يتلقى المساعدات ٢٦ ٠٠٠ مستفيد في مؤسسات يقيم فيها نزلاء و ٨ ٠٠٠ مستفيد في مؤسسات توفر نصف إقامة وفي مراكز للرعاية النهارية ، و ١ ٢٠٠ من تلاميذ المدارس الابتدائية ، في المقاصف المدرسية ، و ١٩ ٠٠٠ أم وطفل من أطفال مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدارس ، تجمعهم مراكز رعاية صحة الأم والطفل .

#### منظمة العمل الدولية

٨٠- خلال فترة الإبلاغ قدمت منظمة العمل الدولية المساعدات التالية إلى لبنان :

(١) زمالة واحدة للاشتراك في الحلقة التدريبية الإقليمية البالغ مدتها أسبوعان والمعنية بوضع سياسات وبرامج لتأهيل النساء المعوقات تأهيلا اجتماعيا ومهنيا ، وهي الحلقة المعقودة في عمان (بتمويل من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الانمائية ومن منظمة العمل الدولية) ، وذلك بتكلفة قدرها ٢ ٠٠٠ دولار ؛

(ب) زمالة واحدة للاشتراك في الحلقة الدراسية الإقليمية المعقودة في مقر منظمة العمل الدولية لمدة عشرة أيام والمعنية بمعايير العمل الدولية (بتمويل من منظمة العمل الدولية) ، وذلك بتكلفة قدرها ٣ ٠٠٠ دولار ؛

(ج) التشاور التقني في مقر منظمة العمل الدولية بشأن نظام المعاشات التقاعدية ، باشتراك وفد ثلاثي (بتمويل من منظمة العمل الدولية) ، وذلك بتكلفة قدرها ٩ ٠٠٠ دولار ؛

(د) برنامجان للزمالات المتخصصة نظما في إطار المشروع RAB/83/002 ، المعنون "المركز العربي الاقليمي للإدارة العمالية" ، وذلك بتكلفة قدرها ٤ ٠٠٠ دولار .

#### منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٨١- منذ فترة الإبلاغ الماضية ، ورغم الظروف العسيرة وإجلاء خبراء الفاو الدوليين ، ظلت هذه المنظمة تنفذ برنامجها في لبنان ، بمساعدة من الخبراء أو الخبراء الاستشاريين الوطنيين في ظل التنسيق الذي تولاه ممثل الفاو في لبنان .

٨٢- ويتلقى برنامج الفاو في لبنان دعماً مالياً من ثلاثة مصادر للتمويل ، هي : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصناديق الاستثمارية وبرنامج الفاو العادي للتعاون التقني :

#### (أ) المشاريع المشتركة بين الفاو والبرنامج الإنمائي

هناك خمسة مشاريع يمولها البرنامج الإنمائي بتكلفة إجمالية قدرها ١ ٢٦٧ ٠٠٠ دولار . وهذه المشاريع تطرق مجالات الصحة الحيوانية ، والزراعة المحمية ونتاج الزيتون ، وتطوير تقاوي الحبوب والتوثيق الزراعي .

ويدرس البرنامج الإنمائي والفاو في الوقت الحالي مشروعاً بشأن الخدمات الاستشارية بتكلفة إجمالية قدرها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار . وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت الحكومة اللبنانية في الآونة الأخيرة من الفاو إيجاد بعثة أعداد سياسات وذلك من أجل تأهيل قطاع الحراجه . وسيبدأ هذا المشروع فور الموافقة على ما يوفره البرنامج الإنمائي للتمويل .

#### (ب) مشاريع الصناديق الاستثمارية

هناك مشروع بشأن تقديم المساعدة التقنية في مجال التخطيط للتنمية الزراعية والريغية ، وقد دخل هذا المشروع مرحلة التشغيل منذ سنة ١٩٨٢ بتكلفة إجمالية قدرها ٦٨٠ ٠٠٠ دولار . وهذا المشروع ممول ، بموجب ترتيبات الصناديق الاستثمارية ، من برنامج التعاون للشرق الأدنى ، ويستغرق ست سنوات وثلاثة أشهر .

وهناك عدة مشاريع أخرى من مشاريع الصناديق الاستثمارية (برنامج التعاون بين الفاو والحكومة) يجري النظر فيها لأجل تمويلها ، وهي تنتظر تحسن الحالة السائدة . وعلى سبيل المثال ، فإن المشروع GCP/LEB/O13/ITA ، المعنون "تعزيز القدرات التنفيذية لوزارة الزراعة" ، ستموله إيطاليا بتكلفة إجمالية قدرها مليون دولار .

#### (ج) برنامج الفاو العادي للتعاون التقني

دخلت ثلاثة من مشاريع برنامج التعاون التقني مرحلة التشغيل في ميدان تأهيل الإنتاج السمكي ، وتطوير السدود الصغيرة ، وتأهيل الزراعة المروية في المنطقة الجبلية ، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها ١٦٠ ٠٠٠ دولار . وجرى مؤخراً استكمال ثلاثة مشاريع أخرى في ميادين إنتاج الفاكهة وتربية النحل وتقييم الاحتياجات من المعونة الغذائية في حالات الطوارئ ، وذلك بتكلفة إجمالية قدرها ٧١ ٠٠٠ دولار .

ويداوم النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر المتعلق بالأغذية والزراعة التابع للغاو على رصد حالة المعروض في لبنان من المحاصيل والأغذية . وتنشر تقييمات الغاو في تقرير النظام الشهري المعنون "المحاصيل الغذائية وحالات العجز فيها" ، سعياً إلى تحقيق جملة أمور من بينها مساعدة البلدان المانحة على اتخاذ قراراتها المتعلقة بتوفير المعونة .

وما برح مكتب العمليات الغوثية الخاصة التابع للغاو يساهم في برنامج الغاو المنفذ في لبنان ، وذلك بالاشتراك في العديد من مشاريع برنامج التعاون التقني المذكورة أعلاه .

#### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

٨٣ - تصل قيمة المشاريع التي وافقت عليها اليونسكو لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ إلى ١٣٠ ٠٠٠ دولار . والأنشطة المعنية تشمل المساهمة مالياً في المنظمات أو المشاريع التالية : رابطة التنمية الريفية ، الفن الشعبي لسكان الجبل اللبنانيين ، وترميم الآثار التاريخية في طرابلس ، والرابطة اللبنانية للدراسات العثمانية ، والمساعدة المالية اللازمة لتحرير وثائق اليونسكو ونشرها ، ومكتبة النادي الثقافي في طرابلس ، والدراسات الإعلانية ، والحلقة التدريبية المعنية بتطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال التدريس ، والتصوير المجهر للوثائق الرسمية ، ونشر الوثائق .

٨٤ - والمشاريع التشغيلية التي يجري تمويلها من مصادر خارجة عن الميزانية تشمل تطوير أساليب التدريس وتوفير معدات للمختبرات العلمية في المدارس الثانوية . والمشروع الأول تغطيه وشيقتان مشاريعتان ، تشير إحداها إلى أساليب التدريس للرجال وتشير الأخرى إلى أساليب التدريس للنساء . وقد أبدى البرنامج الإنمائي رغبته في تقديم أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ دولار للمشروعين . والهدف من المشروع الثاني ، الموضوع في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، هو تجهيز مختبرات العلوم في المدارس الثانوية في لبنان ، وكان قد تعين تأجيله . وعرض المشروع مرة أخرى على مصرف التنمية الإسلامي ، الذي وافق على توفير التمويل . وبفضل دفعة التمويل الأولى البالغ قدرها ٩٥٠ ٠٠٠ دولار أمكن لليونسكو اقتناء المعدات اللازمة والإسراع بتسليمها إلى لبنان .

٨٥ - كما تخطط اليونسكو لعدد من المشاريع في مجال التنمية الثقافية . ففي آب/أغسطس ١٩٨٧ ، ناقشت اليونسكو مع المدير العام لشؤون الآثار في لبنان مشروعاً لحماية وتطوير مواقع مختلفة في جبل بالإضافة إلى الأسواق القديمة في صيدا . وهذا

المشروع يتطلب إنتاج ثمانية برامج تليفزيونية مدة كل منها ٢٠ دقيقة وتتناول التراث اللبناني ، وإذاعة هذه البرامج على القنوات المحلية في مرحلة إعادة بناء المواقع التاريخية في جبيل وصيدا . وقد أبدت السلطات اللبنانية اهتماما شديدا بالمشروع ، بينما يدرس البرنامج الإنمائي مسألة إعلان التبرع بمبلغ ١٥٠ ٠٠٠ دولار وتبدي كل من الحكومة الفرنسية والحكومة الإيطالية رغبتها في تقديم ١٠٠ ٠٠٠ دولار .

٨٦ - وأدت الحالة الامنية إلى إبطاء عدد من مشاريع اليونسكو المخططة لاجل لبنان إبطاء ملحوظا ، هذا إن لم تكن قد أدت إلى وقفها . ومثال ذلك هو الحملة الدولية الرامية إلى حماية الموقع الاثري في صور . وقد حالت الاعتبارات الامنية حتى الآن دون إيفاد لجنة خبراء لإعداد مشاريع معينة وعرضها على المانحين المحتملين ، كما أنها جمدت هذه الخطة . وفي الوقت ذاته ، شرعت اليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ في عملية لـ "مراقبة التراث" بهدف زيادة وعي الشعب اللبناني بقيمة الموقع والخطار التي يتعرض لها .

#### منظمة الصحة العالمية

٨٧ - وصل المبلغ الذي اعتمدته منظمة الصحة العالمية في ميزانيتها لمساعدة لبنان خلال فترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ إلى ٩٠٠ ٢٩٢ دولار ، بينما وصل المبلغ المجاز لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ إلى ٣٠٠ ٢٠٢ دولار .

٨٨ - وعندما قام الأمين العام بتعيين ممثل خاص لشؤون تعمير لبنان وتنميته وأعيد تكليف ممثل منظمة الصحة العالمية للعمل في بيروت ، طُلب من مكتب منظمة الصحة العالمية أن يشرف على جميع ما يندرج في القطاع الصحي من مشاريع للإغاثة في حالات الطوارئ بدعم مالي من خلال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

٨٩ - وفي أعقاب التقارير المتعلقة بإغراق مواد خطيرة على شواطئ لبنان ، طلبت الحكومة من منظمة الصحة العالمية مساعدتها على تقييم الآثار البيئية فيما يتعلق بالصحة وإسداء المشورة اليها فيما يتعلق بأفضل التدابير التي يتعين اتخاذها لمكافحة التلوث . وقد قام خبير استشاري تابع لمنظمة الصحة العالمية بزيارة لبنان في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ . وقدمت إلى الحكومة توصيات فيما يتعلق بتميز قدرات الإدارة البيئية ومكافحة التلوث البيئي واحتواء الفضلات الخطرة . وقد قدرت المخصصات اللازمة للصحة البيئية ، في نداء الأمين العام الموجه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار .

٩٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ، كانت منظمة الصحة العالمية تعمل في تعاون وثيق مع السلطات الوطنية من أجل وضع برامج للصحة العقلية . وقد بات توفير خدمات العلاج النفسي واحدا من الأولويات العليا في لبنان بعد أن مزقته الحرب . وقد اشتمل البرنامج الوطني للصحة العقلية على دورتين تدريبيتين محليتين لأطباء الرعاية الصحية الأولية والعاملين المساعدين في الحقل الصحي ، وقد تم ترتيب ذلك خلال زيارة قام بها اثنان من أبناء لبنان إلى مكتب المنظمة الإقليمي لشرقي البحر الأبيض المتوسط الكائن في الاسكندرية .

٩١ - ونظرا لضخامة الخسائر البشرية في لبنان ، تعين أيضا تعزيز الأنشطة المضطلع بها في مجال التأهيل سعيا إلى تحقيق الاستخدام التام للمتاح من الموارد والمرافق . ومعالجة الحروق هي إحدى الأولويات المتزايدة الأهمية في هذا الميدان .

٩٢ - وفي ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ ، طلبت جمعية الصحة العالمية ، في القرار ج ص ع ٢١/٤١ ، المعنون "تقديم المساعدة إلى لبنان في المجالين الصحي والطبي" ، من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، في جملة أمور ، "أن يواصل برامج المنظمة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى لبنان في المجالات الصحية والطبية والغوثية وأن يتوسع في هذه البرامج بدرجة كبيرة" . كما طلب القرار إلى منظومة الأمم المتحدة ككل أن تزيد من تعاونها مع منظمة الصحة العالمية في هذا الميدان وطلب من الدول الأعضاء أن تزيد من دعمها .

#### رابعاً - خاتمة

٩٣ - نظرا للحالة الاقتصادية الحرجة في لبنان ، فقد زادت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أنشطتها الغوثية المضطلع بها في حالة الطوارئ زيادة كبيرة وطورت وجودها هناك إلى مرحلة أرقى خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير . وأدت المساعدة الغوثية المقدمة من المجتمع الدولي ، إما عن طريق الأمم المتحدة أو على أساس ثنائي ، نتيجة لنداء الأمين العام إلى التخفيف من معاناة الشعب اللبناني بدرجة كبيرة . ورغم أن النصف الأول من سنة ١٩٨٨ شهد دلائل تشير إلى حدوث تحسن طفيف في الحالة الاقتصادية ، فإن الأمم المتحدة ستواصل جهودها لتعبئة كل الدعم الممكن ، من حيث المعونة الغوثية في حالات الطوارئ وتقديم المساعدة لأجل تعمير لبنان وتنميته .

٩٤ - وإلى حد بعيد ، ستتوقف التنمية الاقتصادية في لبنان مستقبلا ، ورفاه شعبه بالتالي ، على استعادة السلم والاستقرار والثقة المتبادلة فيما بين مختلف الأطراف . ويتابع الأمين العام التطورات عن كثب وهو يعتزم أن يوفد ، عندما تسمح الظروف ، بعثة مشتركة بين الوكالات رفيعة المستوى لتقييم احتياجات السكان في حالة الطوارئ . وربما يكون من المتعين على الأمين العام أن يناشد المجتمع الدولي مرة أخرى تقديم المزيد من المساعدة الفعّالة في حالة الطوارئ . وهو يناشد الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها للعمل على استعادة السلم والاستقرار في لبنان .

- - - - -